الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٩٣١/٧/٨

حول المتحف القبطى
تصريح لرئيس الوزارة

كثر اللغط حول المتحف القبطى وتواترت الاشاعات فى الاوساط القبطية بشأن الموقف الذي اتخذه المجلس الملي إزاء الحكومة فى تلك المسألة فقابل مندوب الاهرام حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا رئيس الوزارة اثناء استراحة مجلس النواب فى جلسة امس وسأله عن حقيقة المسالة وهل اعتدت الحكومة على املاك الكنيسة بانشاء المتحف ففضل دولته وأجاب بما ياتي :

« المتحف القبطى الكائن ببنـاء ملحق بكنيسة المعلقة قائم بصفته متحفا من عهد طويل وكانت الحكومة تعده باعانة ينفق منها على صيانته ولكنه لم يكن مع ذلك في حالة مرضـية وكانت الافكار متجهة الى احاطته بعناية اكبر وتنظيم أصح وفى تقرير اللجنة الماليـة البرلمانية لمجلس النواب في سنة ١٩٢٧ اشارة واضحـة الى استحسان تنظيم المتحف بقانون يعطيه حكم المـاحف العامة ويترتب عليه توسيعه باضافة الاثار القبطية الموجودة بالمتحف المصرى اليه وقد اقر مجلس النواب في ذلك التاريخ وجهة نظر اللجنة المالية

لضجت هذه الفكرة في عهد الوزارة الحالية فقد لاحظت سوء حال المتحف ووجوب تداركه والعمل على ترقيتـه واطراد نموه فوضعت لذلك قانونا يجعل المتحف ومافيه من الاملاك العامة وبذلك أتمت حماية الآثار القبطية المهمة فان الكنائس والاديرة محمية بقانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٨ الخاص بالاثار العربيـة ولـكن الطرف والاثار القبطية المنقولة كانت تنقصها وكما ان الطرف والاثار الاسلامية مجموعة في دار الآثار العربية فسنكون الطرف والآثار القبطية مجموعة فى المتحف القبطي

صدر هذا القانون في اوائل فبراير من هذا العام وروعي فى وضعه انه مع الحاق المتحف وما نيه بالاملاك العامة لا يمس ما للكنائس من حق الوقف عليها وان لم يكن لنظام الوقف الكنسي احكام بينة معروفة ولم يكن الغرض من الحاق المتحف بالاملاك العـامة الا تأكيد صيانته واحاطتها بما للاملاك العامة من وجوه الحماية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ولكن المجلس الملي الذي كان كل اعتراضه على القانون منصبا على ان اختيار اعضاء مجلس الادارة موكول لغبطة البطريرك دونه لجا الى معالي وزير الحقانية بواسطة حضرتي صاحب المعالي يوسف سليمان باشا وصاحب العزة كامل ابراهيم بك لتعديله وقد عدل فعلا وقد ظل ساكنا بعد نشر القانون اكثر من ثلاثة اشهر ثم هب مرة واحدة تحت تاثيرات مختلفة يحتج في انذار وجهه الى رئاسة الوزارة ووزارة المعارف على تصرف الحكومة ويصفه بانه اعتداء ويزعم انه القيم على هذه الاشياء تلقاء الحكومة كما لو كانت تريد تبديدها ثم هو الان يريد تعطيل تنفيذ القانون بوضع يده على سجلات المتحف وامتناعه عن ابداء الرأي بشان الاعضاء الاربعة في مجلس الادارة الذين اشترط القانون اخذ رأيه فيهم

والحكومة مطمئنة الى ان الطائفة القبطية يسرها ويرضيها حماية آثارها على الوجه الذي وضعه القانون والى انها لا يرد على خاطرها ان تتهم تصرف الحكومة بتهم تخالف كل ظاهر ومعقول كما فعل المجلس الملي . ولا شك في ان المجلس وهو هيئة أوجدها القانون ونظم اختصاصها يضع نفسه في موضع شاذ باحتجاجه على قانون من قوانين البلاد وعمله على تعطيل تنفيذه وهذا الوضع المقلوب لا يمكن ان يطول كثيرا فاذا تمادى امره اضطرت الحكومة الى النظر في اتخاذ ما يلزم من الوسائل الكفيلة بمنع اية هيئة من ان تحول دون ان يسود الطائفة القبطية السلام والسكينة في حين ان هذه الهيئة تحركها عوامل ودوافع لا تتصل بالمصلحة العامة ولا تتلاءم مع الاغراض والمقاصد التي شكلت من اجلها .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية